

أهداف الدرس

- أن أتعرف معنى الاستقراء والتمثيل.
- أن أميز بين موقف أهل السنة وموقف المعتزلة في قضية التحسين والتقبيح.
- أن أستثمر هذه الأدلة في مجالات العلم المختلفة.

تمهيد

الإسلام دين يوائم بين النقل والعقل، وتتناغم في ساحته مقتضيات النقل الصحيح مع براهين العقل الصريح، وليس فيه ما يجافيه العقل، وقد نبغ في المسلمين علماء عباقرة كانوا أئمة في كلا العلمين: علم الشرع وعلم العقل، فأسسوا من خلال مصنفاتهم واجتهاداتهم لأعمال الأدلة النقلية والعقلية كالاستقراء والتمثيل وغيرهما.

فما المراد بالاستقراء والتمثيل؟ وما علاقة الدليل العقلي بالدليل النقلية؟ وما حقيقة قضية التحسين والتقبيح؟

المتن

قال ابن عاصم رحمه الله:

وَنَوْعُ الاسْتِقْرَاءِ فِي التَّفْسِيرِ *** تَتَّبَعُ الْحُكْمَ فِي الْأُمُورِ
فَيَحْصُلُ الظَّنُّ بِأَنَّ الْحُكْمَ قَدْ *** عَمَّ مِنَ الْأَفْرَادِ كُلِّ مَا وَجَدَ
وَرُبَّمَا يَبْلُغُ فِي ذَا الْحُكْمِ *** مَبْلَغٌ أَنْ يُفِيدَ حَالَ الْعِلْمِ
كَعِلْمِنَا فِي النَّحْوِ أَنَّ الرَّفْعَ *** يَعُمُّ كُلَّ الْفَاعِلِينَ قَطْعًا
وَلَا يُزِيلُ الْقَطْعَ بِالْكُلِّيَّةِ *** تَخْلُفُ إِنْ كَانَ مِنْ جُزْئِيَّةِ
وَالْحُكْمُ لِلشَّيْءِ بِوَصْفٍ ظَاهِرٍ *** فِي مِثْلِهِ التَّمَثِيلُ فِي مَصَادِرِ
وَاعْتَبِرِ الْمَقَاسِ الْفَقْهِيَّةَ *** فَهِيَ عَلَى أَسَاسِهِ مَبْنِيَّةِ
وَإِنْ يَكُ الْعَقْلُ لِنَقْلِ عَضْدًا *** فَالْنَقْلُ مَتَّبُوعٌ بِحَيْثُ وَجَدَا

إِذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ مَجَالٌ فِي النَّظَرِ *** إِلَّا بِقَدْرِ مَا مِنَ النَّقْلِ ظَهَرَ
وَالْحُسْنُ كَالْقُبْحِ بِهِ خُلْفٌ جَلِي *** بَيْنَ أُولَى السَّنَةِ وَالْمُعْتَزَلِي
يَقُولُ أَهْلُ السَّنَةِ التَّحْسِينُ *** وَضَدُهُ بِالشَّرْعِ يَسْتَبِينُ
وَالْعَقْلُ قَبْلَ الشَّرْعِ مَا لَهُ نَظَرٌ *** وَإِنَّهُ لَهُمَ لِأَصْلٌ مُعْتَبَرُ
وَقَالَ أَهْلُ الْأَعْتَزَالِ الْعَقْلُ *** لَهُ مَجَالٌ فِي الْأُمُورِ قَبْلُ
ثُمَّ أَتَى الشَّرْعُ مُؤَكِّدًا لِمَا *** أَدْرَكَ أَوْ مُبَيِّنًا مَا انْبَهَمَا
وَهُوَ لَهُمَ مِنَ الْأُصُولِ الْوَاهِيَّةُ *** وَعَلَّقُوا بِهِ فُرُوعًا ذَاوِيَةً
وَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ *** بِنِسْبَةِ النَّقْصِ أَوِ الْكَمَالِ
أَوْ جِهَةِ النَّفَارِ وَالْوِفَاقِ *** لِلطَّبْعِ عَقْلِيَّانِ بِاتِّفَاقِ

الفهم

استخلاص المضامين :

1. أحدد من الأبيات معنى الاستقراء وأنواعه.
2. أستخرج من الأبيات معنى القياس التمثيلي.
3. أحدد من الأبيات موقف كل من أهل السنة والمعتزلة في مسألة التحسين والتقبيح.

الشرح :

عمّ: شمل

تخلف: خروج وعدم شمول.

مبنيّة: مؤسسة.

عضداً: قوى.

التحليل

بعد أن تناول الناظم رحمه الله في الدرس السابق القياس المنطقي يواصل في هذه الأبيات الكلام عن بقية الحجج العقلية وهي: الاستقراء والتمثيل:

أولاً: الاستقراء

1. تعريف الاستقراء:

أ- لغة: التتبع، مصدر استقرى من قرأ الثلاثي أي تتبع، فالمستقري يتتبع جزئيات الكلي.

ب - اصطلاحاً: تتبع الحكم في مواضعه ، فيوجد فيها على حالة واحدة حتى يغلب على الظن أن الجزئي الذي هو محل النزاع على تلك الحالة . قال الناظم رحمه الله:

وَنَوْعُ الاسْتِقْرَاءِ فِي التَّفْسِيرِ *** تَتَّبَعُ لِلْحُكْمِ فِي الْأُمُورِ
فَيَحْصُلُ الظَّنُّ بِأَنَّ الْحُكْمَ قَدْ *** عَمَّ مِنَ الْأَفْرَادِ كُلَّ مَا وَجَدَ

2. أنواع الاستقراء:

أ - الاستقراء الناقص ، وهو الاستقراء الشامل لأغلب الجزئيات للحكم بحكمها على كلي شامل لها . وهذا النوع لا يفيد إلا الظن ، ومثاله: لما كان الإنسان عند مضغه الطعام يحرك فكه الأسفل ، ومثله في ذلك الخيل والبغال وغيرهما من الحيوانات ، فيؤسَّس على هذا الاستقراء قاعدة كلية فيقال: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ، وهذه القاعدة الاستقرائية ثبت أنها غير شاملة لجميع مفردات الكلي ، فهي لا تعم التماسح الذي يحرك فكه الأعلى عند المضغ ، ومن ثم فهو استقراء ناقص .

ب - الاستقراء التام ، وهو الاستقراء الشامل لجميع جزئيات الشيء المستقراة جزئياته ، وهذا النوع يفيد العلم ، ومثاله: كل إنسان يموت . فهذا استقراء عم جميع الناس ، ولن يشذ عنه أحد . وقد بين الناظم رحمه الله هذين النوعين بقوله:

فَيَحْصُلُ الظَّنُّ بِأَنَّ الْحُكْمَ قَدْ *** عَمَّ مِنَ الْأَفْرَادِ كُلَّ مَا وَجَدَ
وَرُبَّمَا يَبْلُغُ فِي ذَا الْحُكْمِ *** مَبْلَغَ أَنْ يُفِيدَ حَالَ الْعِلْمِ
كَعِلْمِنَا فِي النَّحْوِ أَنَّ الرَّفْعَ *** يَعْمُ كُلَّ الْفَاعِلِينَ قَطْعًا

وتخلف جزئية من جزئيات الكلي عن الحكم في الاستقراء التام لا يرفع قطعيته: كالقطع بأن كل فاعل في علم النحو مرفوع بناء على استقراء جميع أفراد الفاعلين ، وورود مثل قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ بنصب الفاعل الذي هو المسمار ، ورفع المفعول الذي هو الثوب لا يقدح في القاعدة المستقراة بالحكم على كل فاعل بالرفع . ونص الناظم على هذا بقوله:

وَلَا يُزِيلُ الْقَطْعَ بِالْكُلِّيَّةِ *** تَخَلُّفُ إِنْ كَانَ مِنْ جُزْئِيَّةِ

ثانياً: قياس التمثيل

أ - التمثيل لغة: من مُثِّلَ الشيء بالشيء ، إذا شُبِّه وألحق به . [القاموس : مادة مثل] .

ب - اصطلاحاً هو : «أن يُحكم لجزئي بحكم جزئي آخر» . [تقريب الوصول : ص 148] .

وهو القياس الفقهي الذي يتناولونه في علم الأصول ، ومن تعاريفهم له : حمل معلوم على معلوم لمساواته له في علة الحكم عند الحامل ، ومثاله : إلحاق النبيذ بالخمير في التحريم ، لاشتراكهما في العلة التي هي الإسكار .

والقياس الفقهي بأنواعه المختلفة من أهم وسائل الاستنباط المعتمدة عند الاحتجاج ، بل هو أصل الرأي وينبوع الفقه ، ومنه تتشعب المسائل والفروع .

وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وَالْحُكْمُ لِلشَّيْءِ بِوَصْفٍ ظَاهِرٍ *** فِي مِثْلِهِ التَّمثِيلُ فِي مَصَادِرِ
وَأَعْتَبِرِ الْمَقَايِسَ الْفَقْهِيَّةَ *** فَهِيَ عَلَى أَسَاسِهِ مَبْنِيَّةٌ

ثالثاً: علاقة الدليل العقلي بالدليل النقلی

الأصل في الدليل العقلي أن يكون متوافقاً مع الدليل النقلی ، والمتبوع في حالة التوافق هو الدليل النقلی ، والعقلي مقوٍ وعاضد له ؛ إذ النقلی هو الأصل ، والعقلي تابع لا يُحكم في الشرعيات إلا بالقدر الذي يأذن به الشرع . قال الشاطبي رحمه الله : «إذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية فعلى شرط أن يتقدم النقل فيكون متبوعاً ، ويتأخر العقل فيكون تابعاً ، فلا يسرح العقل في مجال النظر إلا بقدر ما يسرحه النقل» . [الموافقات : 1/125] .

قال الناظم رحمه الله :

وَإِنْ يَكُ الْعَقْلُ لِنَقْلِ عَضَداً *** فَالْنَقْلُ مَتَّبِعٌ بِحَيْثُ وَجِداً
إِذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ مَجَالٌ فِي النَّظَرِ *** إِلَّا بِقَدْرِ مَا مِنَ النَّقْلِ ظَهَرَ

رابعاً: التحسين والتقبيح بين أهل السنة والمعتزلة

قال ابن عاصم رحمه الله :

وَالْحُسْنُ كَالْقُبْحِ بِهِ خُلْفٌ جَلِيٌّ *** بَيْنَ أُولِي السُّنَّةِ وَالْمُعْتَزَلِي

يَقُولُ أَهْلُ السُّنَّةِ التَّحْسِينُ *** وَضَدُهُ بِالشَّرْعِ يَسْتَبِينُ
وَالْعَقْلُ قَبْلَ الشَّرْعِ مَا لَهُ نَظَرٌ *** وَإِنَّهُ لَهُمْ لِأَصْلٌ مُعْتَبَرٌ
وَقَالَ أَهْلُ الْإِعْتِزَالِ الْعَقْلُ *** لَهُ مَجَالٌ فِي الْأُمُورِ قَبْلُ
ثُمَّ أَتَى الشَّرْعُ مُؤَكِّدًا لِمَا *** أَدْرَكَ أَوْ مُبَيِّنًا مَا انْبَهَمَا
وَهُوَ لَهُمْ مِنَ الْأُصُولِ الْوَاهِيَّةِ *** وَعَلَّقُوا بِهِ فُرُوعًا ذَاوِيَةً
وَالْحُسْنَ وَالْقُبْحُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ *** بِنِسْبَةِ النَّقْصِ أَوْ الْكَمَالِ
أَوْ جِهَةِ النَّفَارِ وَالْوِفَاقِ *** لِلطَّبْعِ عَقْلِيَّانِ بِاتِّفَاقٍ

1. تعريف التحسين والتقييح:

التحسين لغة: التزيين والتحلية. والتقييح لغة: ضد التحسين.

2. المراد بمسألة التحسين والتقييح: محل النزاع في المسألة بين أهل السنة والمعتزلة هو

اختلافهم في حسن الأشياء وقبحها، هل هو ذاتي فيدركه العقل، أو اعتباري فلا توصف الأشياء بحسن أو قبح في ذواتها، بل بحكم الشرع.

3. أقوال المتنازعين في المسألة:

- اتفق أهل السنة والمعتزلة على أن العقل يدرك حسن الأشياء وقبحها في الجوانب التي ترجع إلى ملاءمة الطبع أو منافرتها، كالحكم بحسن رائحة الورد، وقبح رائحة الجيفة. أو التي تدل على كمال الصفة أو نقصها، كالحكم بكمال العلم وحسنه وقبح الجهل.

- وتنازعوا في مسألة التحسين والتقييح الشرعيين؛ أي أن الحسن والقبح بمعنى المدح والذم والثواب والعقاب هل يتوصل إلى معرفة ذلك بالعقل أو لا يعلم إلا عن الشرع، أو يعلم بهما؟ واختلفوا في ذلك على مذهبين:

أ- مذهب أهل السنة: أن التحسين والتقييح لا يعرفان إلا بالشرع وليس عقليين، فالأشياء لا توصف بحسن ولا قبح في ذاتها، بمعنى أن هذه الصفة إضافية، تثبت بالشرع.

ب- مذهب المعتزلة هو: أن التحسين والتقييح عقليان، يدركان بالعقل ولا تتوقف معرفتهما على الشرع. فهما عندهم صفات ذاتية للشيء، والشرع ليس إلا كاشفا عنهما أو مزيلا ما يعرض له اللبس.

التقويم

1. أعرّف الاستقراء وقياس التمثيل.
2. أحدد مكانة الدليل العقلي عند الأصوليين.
3. ألخص مسألة التحسين والتقبيح.

الاستثمار

قال الرجراجي الشوشاوي رحمه الله: «محل النزاع (أي بين السنة والمعتزلة) وهو: كون الفعل يوجب المدح أو الذم الشرعيين، فهو عند أهل السنة شرعي أي: لا يعلم ولا يثبت إلا بالشرع، وهو عند أهل الاعتزال عقلي، أي: يعلم بالعقل، ولا يفتقر إلى ورود الشرائع. وبيان ذلك: أن من أنقذ غريقاً ففي فعله أمران: أحدهما: كون الطبع السليم ينشرح له، وهذا عقلي باتفاق. والأمر الثاني: كونه يثيبه الله على ذلك في الآخرة وهذا محل النزاع...

قال أهل السنة: لا يعلم بالعقل ولا يعلم إلا بالرسول، فإن الثواب والعقاب والأحكام الشرعية وأحوال يوم القيامة لا يعلم شيء من ذلك إلا بالرسول.

وقال أهل الاعتزال: يعلم ذلك بالعقل، فيوجبون بالعقل خلود الكفار وأصحاب الكبائر في النار، ويوجبون دخول المؤمنين الجنة، وخلودهم فيها، وغير ذلك مما أوجبوه بالعقل؛ إذ هو عندهم من باب العدل؛ لأن العقل عندهم يستبد بنبوته قبل الرسل».

[رفع الحجاب عن تنقيح الشهاب 138/2].

—أتأمل النص وأجيب عما يأتي:

1. أحرّر محل الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة في المسألة موضوع النص.
2. أبين أدلة الفريقين.
3. أحدد الآثار المترتبة عن رأي المعتزلة.

الإعداد القبلي

1. أحفظ الأبيات المقررة في الدرس الموالي.
2. أبحث عن حكم الأشياء قبل ورود الشرع.
3. أبحث عن الفرق بين الوضع والحمل والاستعمال.